

مجلس الدفاع يؤكد على التزام السلطات العليا بعدم التدخل في شؤون القضاء ويقر إنشاء تشكيلات جديدة في الجيش



أكد مجلس الدفاع الوطني، على التزام السلطات العليا في الدولة مدنية أو عسكرية بعدم التدخل في شؤون السلطة القضائية وبما يضمن عدم الإضرار بالعدالة أو الإخلال بنزاهة واستقلال القضاء .

كما أكد المجلس في الاجتماع الذي عقده اليوم برئاسة فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وبحضور عدد من الوزراء والمسؤولين في الجهات ذات العلاقة والقيادات العسكرية والأمنية - أكد المجلس على أهمية انتهاج سياسية اقتصادية ونقدية فعالة في ضوء كافة المتغيرات الاقتصادية وتنشيط أعمال المجلس الاقتصادي الأعلى وبما يكفل خدمة الإقتصاد الوطني والتسريع بوتائر التنمية .

كما أقر المجلس اتخاذ الحكومة العديد من الإجراءات الكفيلة بالحد من الإنفاق وترشيد الاستهلاك خاصة للسلع الكمالية والترفيهية أو تلك السلع التي يتم إنتاجها محليا ووضع ضوابط للاستيراد ومعالجة الاختلالات في الإنفاق العام وحماية الإقتصاد الوطني من كافة الممارسات الضارة والحد من استيراد السلع غير الضرورية والمنافسة للسلع والمنتجات المحلية الزراعية والصناعية والحرفية وبما يكفل توفير الحماية للمنتجات المحلية ومن خلال انتهاج سياسة ضريبية فعالة أسوة بما اتخذته عدد من الدول في هذا المجال .

ووجه المجلس الحكومة باستخدام القروض والمساعدات الاستخدام السليم بشفاافية عالية ووضوح تام مع الدول المانحة والمقرضة وبما يكفل تلافي أي جوانب قصور في استقطاب المساعدات أو القروض واستخدامها الاستخدام الأمثل والعمل على ايجاد وحدات تنفيذية في الجهات المعنية لمتابعة انجاز المشاريع التي يتم تمويلها خارجيا ولما من شأنه انجاز تلك المشاريع في مواعيدها المحددة وتجاوز أي عثرات مع محاسبة الجهات المتعثرة في استيعاب المنح والقروض المخصصة لمشاريعها .

وشدد مجلس الدفاع الوطني على ضرورة إتخاذ الحكومة ضوابط صارمة للمشاركة الخارجية في المؤتمرات والندوات وتلبية الدعوات الموجهة للخارج وبحيث تقتصر على حالات الضرورة القصوى والتي يكون فيها الحضور مهما ويحقق المصلحة الوطنية وتكون هناك موافقة مسبقة بالنسبة للوزراء والهيئات والمؤسسات الحكومية من مجلس الوزراء وبالنسبة لأعضاء مجلس النواب والشورى يكون بقرار من المجلس ومنتسبي القوات المسلحة والأمن يكون بقرار من القائد الأعلى للقوات المسلحة ومنع صرف العهد والنثرات اثناء المهمات الداخلية والخارجية وترشيد صرف بدل الجلسات والإضافي وبحيث ينطبق ذلك أيضا على مجلسي النواب والشورى .

ووجه المجلس الحكومة باستغلال الموارد العامة الإستغلال الأمثل وتنميتها من خلال التحصيل الفعال للعائدات الضريبية والجمركية وعائدات مصانع الاسمنت والمحاجر والثروة السمكية والجهات الإدارية الأخرى وتفعيل الرقابة من السلطة التشريعية وأجهزة الرقابة والمحاسبة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لمتابعة قضايا الاعتداء على المال العام وحمايته من أي تلاعب ومحاسبة كل المتلاعبين بالمال العام وتقديمهم لمحاكم الأموال العامة .

كما وجه المجلس بتشجيع الاستثمار وتقديم كافة التسهيلات اللازمة للمستثمرين وإزالة أي عراقيل أمامهم وبخاصة ما يتصل بقضايا الأراضي وتعزيز دور الهيئة العامة للإستثمار لتمارس مهامها باعتبارها النافذة الوحيدة للمستثمرين وقضايا الإستثمار .

واكد المجلس على ضرورة الإهتمام بتحصيل الضرائب وإيجاد آليات فعالة ومنظورة لتحصيلها وزيادتها وتقديم العناصر المتهربة من دفع الضرائب للقضاء ومساءلتها قانونيا وفرض الغرامات الجزائية عليها ووضع وتقديم قوائم سوداء بالمتهربين من دفع الضرائب ونشرها في وسائل الإعلام لفضحهم أمام الرأي العام وبما يحول والتلاعب بالمال العام أو الإثراء غير المشروع على حساب قوت الشعب والموارد العامة .

وشدد مجلس الدفاع الوطني على ضرورة التزام العناصر الحوثية بتنفيذ ما تبقى من النقاط الست وأليتها التنفيذية وان تتابع اللجان الوطنية الإشرافية من الإخوة أعضاء مجلس الشورى واللجان الميدانية الاضطلاع بمهامها في الإشراف على تنفيذ النقاط الست وأليتها التنفيذية وبالتنسيق مع السلطة المحلية والسلطات الامنية والعسكرية ولما يكفل احلال السلام في محافظة صعدة .

وأكد المجلس على تسريع عمل اللجنة المشكلة من الوزارات

الحكومة في المرحلة القادمة والمركزة على الأجندة الوطنية للإصلاحات وبما يكفل تفعيل الأنشطة الإقتصادية وتنسيق الجهود مع مجتمع الشركاء في التنمية بالإضافة إلى إجراء إصلاحات هيكلية تستهدف معالجة الاختلالات في الإنفاق العام وترشيد الإستهلاك ووضع ضوابط للإستيراد وترشيده وتفعيل التحصيل الضريبي ومتابعة إصدار القوانين المالية والإقتصادية ومنها قانون ضريبة الدخل وقانون الإستثمار وقانون الجمارك .

كما استمع المجلس إلى تقرير من محافظ البنك المركزي عن التطورات المالية والإقتصادية ونتائجها على أسعار الصرف والسياسة النقدية المتبعة لاستخدامات النقد الأجنبي والحد من التلاعب بأسعار صرف العملة وتغطية التزامات البنوك التجارية الناشئة من عملية الإستيراد وتحقيق الأستقرار في أسعار صرف العملات .

واستمع إلى تقرير من وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل تناول القضايا التموينية وسياسة الإستيراد والتصدير، وضمان السلع والمنتجات المحلية بالإضافة إلى الأوضاع الراهنة في مصانع الإسمنت والسبل الكفيلة بتطورها .

كما قدم نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية رئيس اللجنة الأمنية العليا تقريرا عن الأوضاع الأمنية في البلاد ومستوى تنفيذ النقاط الست وأليتها التنفيذية في محاور صعدة، الملاحظ، حرف سفيان، والجوف وسواد مور والشريط الحدودي .

وقدم الدكتور غازي الأغبري وزير العدل تقريرا عن القضايا المتصلة بقضايا أموال العامة ومكافحة الفساد سواء التي تم البت أو التي لازالت منظورة أمام محاكم الأموال العامة .

وأشار التقرير إلى أن عدد القضايا قد بلغت في عام 2009م ثلاثة الاف و457 قضية منها 1275 قضية محالة للقضاء للنظر فيها و270 قضية صدرت فيها أحكاما قضائية و987 قضية متبقية لم يبت فيها بالإضافة إلى وجود الف و620 قضية مازالت رهن التحقيق وتبلغ القيمة الإجمالية للمبالغ التي تطالب النيابة باستردادها أربعة مليارات و238 مليون و989 ألف و60 ريالا ، استعيد منها حتى الآن ملياران و646 مليون و489 ألف و266 ريال وبالذات مبلغ مليون وثمانمائة وسبعة وخمسون ألف وتسعمائة وثمانية وستون دولار استعيد منها مائة وسبعة وعشرون الف دولار .

موضحا أن هناك العديد من القضايا المنظورة أمام النيابة ومحاكم الأموال العامة للأعوام السابقة وللعام الجاري 2010م .

واستمع مجلس الدفاع الوطني إلى تقرير من وزير الدفاع اللواء محمد ناصر احمد عن الأوضاع في القوات المسلحة وإعادة جاهزيتها واستحقاقات الشهداء والجرحى والمعوقين واستحداث تشكيلات جديدة فيها وبما تقتضيه المصلحة الوطنية .

كما قدم اللواء مدير دائرة الاشغال العسكرية محمد علي سعيد تقريرا عن المشاريع المنجزة للقوات المسلحة من قبل الدائرة، كما قدم العميد محمد علي مفتاح دائرة المشتريات بالقوات المسلحة وقائد القوات الجوية اللواء محمد صالح الأحمر تقارير خاصة بمشتريات القوات المسلحة .

والجهات الخدمية من أجل تقييم الاضرار الناتجة عن الحرب في صعده ومديرية حرف سفيان واعداد خطة إعادة الاعمار بالاشتراك مع السلطة المحلية وصندوق الاعمار الخاص بالمحافظة .

واقدم مجلس الدفاع انشاء تشكيلات جديدة في القوات المسلحة بما يلبي احتياجات البناء وتعزيز القدرة الدفاعية والأمنية ومن ذلك انشاء قوة لحرس الحدود وخفر السواحل وفق الهيكلية الجديدة ورفدها بالمجندين المؤهلين . . مؤكدا الاهتمام المتواصل بجوانب التدريب والتأهيل في القوات المسلحة والأمن . . كما أقر انشاء هيئة للتصنيع الحربي للقوات المسلحة .

منع المتاجرة في الاسلحة والذخائر والمتفجرات واغلاق اي اسواق يتم بيعها فيها ومنع استيراد اسلحة من الخارج من قبل اي شخص وبحيث تقوم الدولة بشراء احتياجاتها من الاسلحة مباشرة دون اي وسطاء ومصادرة اي كيمايات يتم ادخالها الى البلاد لصالح الدولة ومساءلة اصحابها امام القضاء

ووجه المجلس بتفعيل دور الاجهزة الامنية والاستخباراتية في مجال الارهاب والتخريب والمخدرات والجريمة المنظمة وضبط الشواطئ والمناقص البرية والبحرية والتعاون من قبل الجهات المعنية وبالتنسيق مع القوات المسلحة لضبط المتورطين في عمليات التخريب وتقديمهم إلى القضاء سواء كانوا من العسكريين والمدنيين .

وأكد مجلس الدفاع الوطني على تفعيل هيئة رعاية أسر الشهداء وفروعها في المحافظات واستكمال انشاء الفروع في المحافظات التي لا توجد فيها بحيث تتولى تقديم كافة الرعاية لأبناء وأسر الشهداء ومتابعة قضاياهم في الجهات المعنية .

وأقر مجلس الدفاع الوطني بأن يكون هناك دوام لفترة مسائية من الساعة السابعة وحتى العاشرة مساء لقيادات وزارة الدفاع وعلى مستوى مدراء الدوائر ونوابهم وقادة المناطق والوحدات ومساعديهم واركاناتهم في المناطق العسكرية وكذلك بالنسبة لوزارة الداخلية على مستوى الوكلاء والوكلاء المساعدين و رؤساء المصالح ومدراء العموم ومدراء الأمن في المحافظات .

وكان مجلس الدفاع الوطني قد استمع الى تقرير من رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور حول الأوضاع الإقتصادية والمالية والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمعالجتها ومنها ما يتصل بسعر صرف العملة المحلية وتأثيرات الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الوطني، والخطوات المتخذة للتخفيف من تلك الآثار بالإضافة إلى ما اتخذته الحكومة من إصلاحات جوهرية لضمان الإستمرارية المالية في المدى المتوسط والطويل وتنفيذ أولويات